

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ٧٣

الثلاثاء، ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسييس (إكوادور)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة آل
ثاني (قطر).

البند ٧٢ من جدول الأعمال (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب
وما يتصل بذلك من تعصب

البند ١٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

مشروع القرار (A/73/L.79)

جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة

(A/73/722/Add.3)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالعربية) أعطي الكلمة الآن إلى
معالي السيد مولود تشاوش أوغلو، وزير خارجية تركيا لعرض
مشروع القرار A/73/L.79.

الرئيسة بالنيابة قبل الشروع في أعمالنا، ووفقا للممارسة
المتبعة، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة
A/73/722/Add.3، التي يُبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية
العامة بأنه منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة A/73/722/Add.2،
سددت غابون المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ
المحدد في المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

السيد تشاوش أوغلو (تركيا) (تكلم بالتركية؛ وقدم الوفد
ترجمة شفوية بالإنكليزية): نحن جميعا نجتمع اليوم في القاعة التي
أنشئت أصلا لإيواء مجلس الضمير الإنساني. نحن هنا اليوم نقف
صفا واحدا ضد التهديدات التي نواجهها حاليا. إننا نجتمع هنا
اليوم للحفاظ على قيمتنا الأساسية؛ قدسية الحياة. وللأسف،
فإن هذه القيمة الأساسية المشتركة تواجه تهديدا واضحا من
الإرهاب والأعمال الإرهابية. ولا شك في أن الوفود تدرك أنه في

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو
الواجب بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/73/722/Add.3؟

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.
وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-5060, (verbatimrecords@un.org) وسيعاد
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1909539 (A)



اجتماع طارئ مفتوح العضوية للجنة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في ٢٢ آذار/مارس. وفي الإعلان المشترك عقب ذلك الاجتماع أكدنا أنه لا يمكن تبرير أي عمل من أعمال الإرهاب، بغض النظر عن من يدبره أو عن غايته. وفي الواقع، لا ينبغي تبرير أي عمل من هذا القبيل.

ومن خلال مأساة هجمات كرايستشيرش شهدنا جميعاً أن القضايا المترابطة المتمثلة في التعصب والعنصرية وكرهية الأجانب وكرهية الإسلام، هي في الواقع تهديد أكبر كثيراً مما كنا نعتقد من قبل. والواقع أن كراهية الإسلام والعنصرية يسيران جنباً إلى جنب، ولا يمكننا أن نغفل عن العنف من أي نوع، بما في ذلك مواقف كراهية الإسلام. وقد آن الأوان لكي يفهم المجتمع الدولي هذه الحقيقة. ويجب أن نرد بصوت واحد على هذه الأعمال والمواقف العنيفة.

وبناء على ذلك، فإننا جميعاً نجتمع اليوم - كمؤمنين بمختلف المعتقدات، ومن طائفة واسعة من المجتمعات - من أجل الاحتشاد على الصعيد العالمي، ولكي نثبت أننا جميعاً جزء من أسرة بشرية واحدة. وينبغي أن نجعل من اجتماعنا سوياً يعبر عن رأي بأننا لن نؤيد أي صوت يعبر عن أي شكل من أشكال اعتقادات معاداة السامية، أو المسيحية، أو كراهية الإسلام.

إذا كان أي منا يخاف على سلامته فلا أحد منا في مأمن. ولذلك يجب أن نبذل جهداً مشتركاً وأن نلزم أنفسنا بشكل جماعي. وهذه هي الطريقة الوحيدة لمكافحة تلك المخاطر.

في جميع أنحاء العالم، نرى روايات تاريخية مشوهة ونظريات المؤامرة السُمية التي تغذي تلك الأحداث. ويجب علينا أن نتذكر أن هناك سياسيين متهورين يربطون الإسلام بالإرهاب، وحتى يوجد أعضاء في وسائط الإعلام يؤيدون تلك الآراء ويسهمون في تلك الحالة.

هجوم إرهابي مُخطط له بشكل جلي في كرايستشيرش، نيوزيلندا، قتل ٥١ مسلماً بينما كانوا يؤدون الصلاة. لقد جئنا إلى هذه القاعة اليوم لنُدين ذلك الهجوم اللاإنساني المعادي للإسلام، ولنعرب عن تضامننا.

ونحن اليوم نقف ضد الإرهابيين لتوجيه الرسالة التالية: إن دوامة الكراهية والخوف والعنف التي يسعون إلى إثارتها ستدمرهم، ولن يُكتب لها النجاح. وفي قاعة الجمعية العامة اليوم توجد وفود من مختلف المعتقدات والأمم والمواقع الجغرافية والخلفيات تتكاتف للإعراب عن التزام مشترك. ولعل هذا هو أفضل رد ممكن، والأكثر جدوى على الهجمات الإرهابية التي تُشن بلا هوادة.

وبالنيابة عن الدولة التركية وبالأصالة عن نفسي، أود أن أعرب عن أصدق التعازي لضحايا هجمات كرايستشيرش، ولشعب وحكومة نيوزيلندا. وكذلك على التضامن التركي، أوفديني رئيسنا، السيد رجب طيب أردوغان، لزيارة نيوزيلندا وتقديم تعازينا شخصياً. وبينما كنا هناك، رأينا كيف احتضن سكان نيوزيلندا بحزم وفخر الجالية الإسلامية في بلدهم، بقيادة رئيسة الوزراء، جاسيندا آردرن.

ومما لا شك فيه أن الدول الأعضاء تعلم جيداً أن تركيا ما برحت تكافح الإرهاب بكل عزم على الصعيد الدولي، وداخل حدودها أيضاً. لقد حاربنا، في جملة أمور، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وحزب العمال الكردستاني، وحزب الاتحاد الديمقراطي، ووحدات الحماية الشعبية، وجبهة حزب التحرير الشعبي الثوري، ومنظمة فتح الله الإرهابية. ومن الجدير بالذكر أننا لم نكن نكافح جميع تلك المنظمات الإرهابية بعزم فحسب، ولكن كنا نكافحها جميعاً في نفس الوقت.

ونظراً لأن إحدى أولوياتنا العليا هي الإسهام في الجهد العالمي المشترك الرامي إلى دحر الإرهاب، وفي إطار رئاستنا لمنظمة التعاون الإسلامي، قمنا مؤخراً في إسطنبول، بتنظيم

على قدم المساواة. ومع ذلك، نلتزم أيضا بالقضاء على جميع أنواع التمييز والأعمال الإرهابية. ونعتقد أن ذلك سيكون نقطة تحول مهمة لتصبح خريطة طريق لجميع البلدان.

اتخذت الجمعية العامة مؤخرا خطوة هامة لوضع حد لتلك التهديدات وحماية حرمة أماكن العبادة. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الجمعية مرة أخرى. نحن من بين مؤسسي تلك المبادرة المهمة، ونعرف مدى أهميتها. وأود مرة أخرى أن أشكر الرئيسة إسبينوسا غارسيس، وأشكر الممثلة الدائمة لقطر، السفيرة آل ثاني، على دعمهما لهذه المبادرة اليوم.

أود أن أكرر التأكيد على أنه ينبغي لنا جميعا أن نقف معا ضد التعصب والعنف والكراهية والعنصرية والإرهاب. اختتم بياني بكلمات الشاعر الرومي، الذي كان له تأثير هام على تاريخ العالم. قال الشاعر الرومي، منذ ٨٠٠ سنة في الأناضول، "استمع بأذني التسامح! انظر بعين العطف! تكلم بلغة الحب."

الرئيسة بالنيابة: نشرع الآن في النظر في مشروع القرار

A/73/L.79

قبل أن اعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للموقف، أود أن اذكر الوفود بأن التعليقات تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد هوك (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): يسر نيوزيلندا أن تؤيد مشروع القرار A/73/L.79، ونحن ننضم إلى جميع الحاضرين هنا اليوم في إدانة العنف والإرهاب والتطرف بجميع أشكاله، بما في ذلك الحالات التي يُستهدف فيها أفراداً على أساس الدين أو المعتقد.

تعرب نيوزيلندا عن تقديرها لتركيا وللمقدمين الأساسيين لتلك المبادرة. ونرحب بتركيز مشروع القرار على ضرورة مكافحة التعصب والتمييز، بما في ذلك دعوته إلى تعزيز الجهود الدولية

سيكون من الظلم والتحيز الشديد المساواة بين الإسلام وتلك الأعمال الإرهابية. ولذلك، أود مرة أخرى أن أرفض هذا النهج وأدينه. ينبغي لنا جميعا أن نرفض استخدام كلمات، مثل "الإرهاب الإسلامي" و "الإرهاب المسيحي" و "الإرهاب البوذي". فالإرهاب ليس له دين أو لغة أو عرق أو أمة. إنها جريمة ضد الإنسانية. ويجب أن يتبنى السياسيون ووسائل الإعلام نهجا وموقفا مشتركين تجاه الإرهاب. وبما أننا نواجه بصورة متزايدة جوا من الظلم والتحمل والتمييز، فقد حان الوقت لاتخاذ التدابير اللازمة. وعلينا أن نواجه تلك التوترات التي تسمم مجتمعاتنا وتتسبب في العنف.

يجب علينا أولا أن نطبق تشريعاتنا القائمة، بل علينا أيضا أن نطور تشريعات جديدة. ويجب أن نعبي جميع قطاعات المجتمع. ويشمل ذلك أنواعا مختلفة من الوسائط، ابتداء من المعلومات الرقمية إلى المطبوعة. وعلينا أن نتأكد من أن الأشخاص الذين يشجعون على الأنشطة الإرهابية أو ينفذونها يخضعون للمساءلة. ولذلك، من الضروري أن نراقب هذه الأحداث وأن نبليغ عنها. فتلك هي مسؤوليتنا.

إننا نواجه فترة انتقالية تتسم بعدم اليقين. إذ أصبحت الصراعات أكثر تعقيدا. ونرى الآن السلام في الوطن والسلام في العالم مترابطين. ولا ينبغي لنا أبدا أن نكون غير مباليين بتلك التهديدات المشتركة. وأسوأ استجابة من الجمعية العامة في الوقت الراهن أن نظل غير مباليين بتلك الأحداث. ولهذا السبب اجتمعنا اليوم لمناقشة مكافحة الإرهاب وأعمال العنف الأخرى القائمة على أساس الدين أو المعتقد. نريد أن ننقل الرسائل التالية.

أولا، أن أي شكل من أشكال التمييز أو الإرهاب يشكل تهديدا عالميا. ويجب أن يكون لدينا فهم جدا للعدالة. وندين معاداة السامية بنفس الطريقة التي ندين بها رهاب الإسلام أو معاداة المسيحية. فهذه كلها جرائم، وندين جميع أنواع التمييز

ثالثاً، من غير القانوني في نيوزيلندا توزيع أو حيازة بيان المهاجم أو شريط الفيديو الخاص بالمهجوم. نحن لن نسمع صوت رسالته عن الكراهية، ونطلب من الآخرين أن يفعلوا الشيء نفسه.

أخيراً، تعمل الحكومة على معالجة الدور الذي أدته منصات التواصل الاجتماعي في الأحداث، وعلى تحديد الخطوات التي يمكننا اتخاذها، بما في ذلك على الساحة الدولية، مع شركائنا.

وفي هذه القاعة، فإن المحادثات المتعلقة بالدين والمعتقد ومكافحة التعصب والتمييز والكراهية، قد دقت إسفين الفرقة بيننا في أكثر الأحيان. ويجب ألا نسمح لأعمال الإرهاب، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في كرايستشيرش، أن تؤجج تلك الفرقة. فهذه هي المسائل التي يجب علينا أن نواجهها معاً، متحدّين بإنسانيتنا المشتركة ومصممين على القضاء على جميع الإيديولوجيات المليئة بالكراهية.

وكما قالت رئيسة وزراء بلدنا، فإن العالم محاصر في حلقة من التطرف الذي يولد التطرف، ويجب أن ينتهي ذلك. يجب أن تتحول إدانات العنف والإرهاب الآن إلى استجابة جماعية. نحن جميعاً لدينا دور نؤديه. ونيوزيلندا ملتزمة بتحويل يأسنا إلى إجراءات حقيقية.

وإذ تخرج نيوزيلندا من حالة الحزن، هناك شيء واحد واضح للغاية: لم يحقق هذا الشكل من أعمال الكراهية والإرهاب هدفه في دب الفرقة بيننا كأمة. بدلاً من ذلك، فقد تجمع أبناء شعب نيوزيلندا معاً، وبكوا معاً، وصلوا معاً، وطرحوا الأسئلة معاً. لقد أعرّبتنا عن حزننا الوطني العميق وأظهرنا تعاطفنا أو حبنا لعائلاتنا من المسلمين.

لقد وحدتنا هذه المأساة. ويحدونا الأمل في أن يتم عمل الشيء نفسه على الصعيد الدولي وإظهار قوة الرحمة والتعاطف

لتعزيز الحوار العالمي بشأن تعزيز ثقافة التسامح والسلام، على أساس حقوق الإنسان وتنوع الديانات والمعتقدات.

تشعر نيوزيلندا بالتواضع من فيض التعاطف والتضامن اللذين يغمرنا بهما المجتمع الدولي منذ ١٥ آذار/مارس. ونحن ممتنون بصفة خاصة للمجتمع المسلم على صعيد العالم، الذي وقف معنا خلال هذه الأيام المظلمة.

لقد تغيرت نيوزيلندا إلى الأبد في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩. كان يوماً حاول فيه شخص جبان ترويع نيوزيلندا وتمزيقها؛ في اليوم الذي أزهقت فيه ٥٠ روحاً بريئة من المسلمين النيوزيلنديين، وأصيب ٥٠ آخرون في هجوم إرهابي وحشي بينما كانوا في أماكن عبادتهم، مسجدا النور ولينوود في كرايستشيرش.

وفي حين أن كل شيء آخر قد تغير في بلدنا في ١٥ آذار/مارس، فإن الطابع الأساسي لنيوزيلندا لم ولن يتغير. ونيوزيلندا، ستظل، مجتمعاً آمناً ومنفتحاً، وهو المكان الذي يشعر فيه زوارنا الدوليون بالراحة والأمان. نحن شعب رحيماً ومتسامح.

إن الجبان الذي ارتكب ذلك الهجوم لم يكن من نيوزيلندا، ولكننا بوصفنا أمة نعرف أننا لسنا محصنين من فيروسات الكراهية والخوف التي تنشئ مكاناً يمكن أن يزدهر فيه العنف.

هناك العديد من الأسئلة التي نطرحها، ويجب الرد عليها. سيتحقق ذلك. كانت أولويتنا ضمان تلبية احتياجات الضحايا وأسرهم. كذلك نتخذ إجراءات تساعدنا في بذل كل ما في وسعنا لوقف هذا الهجوم الطائش في المستقبل.

أولاً، تم الإعلان عن قوانين جديدة أقوى للسيطرة على الأسلحة. سيتم حظر جميع الأسلحة شبه الآلية التي استُخدمت خلال الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١٥ آذار/مارس.

ثانياً، ستُنظر لجنة التحقيق الملكية في الإجراءات التي كان ينبغي القيام بها، أو التي كان من الممكن اتخاذها، لمنع الهجوم.

وثيقة وتاريخية بوصفهما عضوين في الكومنولث. وكما قال وزير خارجيتنا مؤخرا في مجلس الأمن: "نحن أكثر من أصدقاء؛ نحن أسرة". (S/PV.8496، صفحة ٦٨). أود تحديدا أن أحيي القيادة الأخلاقية لرئيسة الوزراء جاسيندا آردن، التي أثبتت بلاءً حسنًا ليس أمام شعب نيوزيلندا فحسب، بل أمام العالم بأسره. نحن نقف مع نيوزيلندا في مواجهة هذه المأساة الرهيبة، وفي الكفاح ضد العنصرية والتعصب بجميع أشكاله.

أخيرا، وكما قال رئيس الوزراء ترودو في مجلس العموم،

"... علينا كمجتمع عالمي أن نختار. هل سننتقد قادتنا الذين يغضون الطرف عن مَنْ يحرضون على العنف؟ هل سننتقد زملائنا من العمل الذين يروون نكات عنصرية أو تتضمن أشياء كريهة عن النساء، بدون مقاومة؟ هل سننتقد المُستفزين عبر الإنترنت - أولئك الذين يزرعون بذور الكراهية ويطلقون خطابهم اللاذع متحصنين بحجب الهوية؟ وفي نهاية المطاف،... هل سنفعل الشيء الصحيح؟ أم أننا سندفن رؤوسنا في الرمال الآن، ليس إلا لدفنها بأيدينا في وقت لاحق؟

"ليست المأساة في نيوزيلندا، للأسف، سوى مثال آخر على الشوط الذي قطعناه متخططين. ولكن لا يمكننا أن ندع الدروس المستفادة من تلك الوفيات الخمسين أن تمر دون أخذ العبر. إن المسار الذي نمضي عليه خطير وغير مستدام. وقد تعب الأشخاص من مكافحة هذا لوحدهم بدون الدعم الكامل من القادة.

"ولكن يمكننا اتخاذ موقف، هنا والآن، في كندا وفي جميع أنحاء العالم، ونقول كفى وإنه قد ولّت أيام الكراهية والتحريض على العنف دون عواقب. نحن مدينون بذلك لأهالي كرايستشيرش. نحن مدينون بذلك لأهالي [مدينة كيبك]، وبيتسبرغ، ومانشستر... نحن مدينون بذلك لأطفالنا، ونحن مدينون بذلك لأنفسنا."

والتسامح وقوة المجتمع للتغلب على شرور الانقسام والكراهية. هذه هي القيم التي تمثل خير ما فينا.

السيد بلانشار (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر تركيا على تقديم مشروع القرار المهم هذا (A/73/L.79). أود أيضا أن أشكر وزير الخارجية تشاووش أوغلو على حضوره في القاعة اليوم وعلى تقديمه مشروع القرار شخصيا.

إن الإرهاب بجميع أشكاله أمر يجب إدانته. وهذا صحيح أيضا عندما يأتي الأمر في شكل تفوق العرق الأبيض وكراهية الإسلام، كما كان الحال في ١٥ آذار/مارس، عندما أقدم مسلح على قتل ٥٠ من الرجال والنساء والأطفال الذين تجمعوا للصلاة في مكان للعبادة - وهو المكان الذي ينبغي أن يكونوا آمنين فيه، أكثر من أي مكان آخر. لقد أثر الألم الذي خلفه هذا الهجوم في بيوت العديد من الكنديين الذين يتذكرون جيدا الهجوم المماثل الذي حدث قبل عامين تحديدا عندما قتل ستة أشخاص في مسجد بمدينة كيبك. وعندما يحدث هذا العنف - سواء في المساجد والكنائس والكنس اليهودية أو في شوارع مدننا الرئيسية، يجب علينا ألا نخشى من إدانته إدانة قاطعة ونسميه باسمه الحقيقي: النازية الجديدة ونزعة تفوق العرق الأبيض وكراهية الإسلام ومعاداة السامية والإرهاب.

وكما قال رئيس الوزراء جاستين ترودو في مجلس العموم الكندي في أعقاب الهجوم الذي وقع في كرايستشيرش،

"عندما نعجز عن التنديد بالكراهية انطلاقا من اقتناع كامل، فإننا نمكن هؤلاء الأشخاص من إضفاء الشرعية على ما يرتكبه من عنف."

ومضى إلى دعوة جميع دول العالم ذات التفكير المماثل للوقوف صفا واحدا في هذا الكفاح.

أود في البداية أن أؤكد مجدداً، باسم كندا والكنديين، دعمنا ومواساتنا لشعب نيوزيلندا. تربط كندا ونيوزيلندا علاقات

تؤيد كندا بشدة مشروع القرار.

الرئيسة بالنيابة: استمعنا إلى المتكلم الأخير شرحا للموقف قبل البت في مشروع القرار.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.79، المعنون "مكافحة الإرهاب وغيره من أعمال العنف القائم على أساس الدين أو المعتقد".

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار A/73/L.79: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، والأردن، وإسبانيا، وإكوادور، وأوزبكستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وباراغواي، والبحرين، وبنغلاديش، وبنما، وبيلا روس، وتركمانستان، وتونس، والجزائر، وزمبابوي، وصربيا، وطاجيكستان، والفلبين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وفيجي، وفيت نام، وقيرغيزستان، وكازاخستان، ولبنان، وليبيا، ومالي، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا، ودولة فلسطين. أود أيضا أن أعلن أن اليابان ليست من مقدمي مشروع القرار A/73/L.79.

الرئيسة بالنيابة: هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/73/L.79؟

اعتمد مشروع القرار A/73/L.79 (القرار ٢٨٥/٧٣).

الرئيسة بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام تعليلاً للتصويت أو شرحاً للموقف بعد اتخاذ القرار. هل لي أن أذكر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): يسر أستراليا أن تؤيد القرار ٢٨٥/٧٣. ويعبر الأستراليون عن أعماق تعاطفهم مع المتضررين من الهجوم الإرهابي المدمر الذي وقع في كرايستشيرش، ويشاركون المجتمعات المحلية المسلمة في جميع أنحاء العالم حزنها. وكما قال رئيس وزرائنا، فإن أستراليا تدين بشكل مطلق الهجوم البغيض الذي وقع في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩.

إننا نقف إلى جانب نيوزيلندا وجميع البلدان التي تدين الكراهية والتعصب، سبب هذا الهجوم المتطرف. وتدين أستراليا بأشد العبارات الأعمال الإرهابية، وكذلك العنصرية وكره الأجانب والتعصب الذي يغذيها. وتدين جميع أشكال التطرف المصحوب بالعنف ومظاهره، بما في ذلك التطرف المصحوب بالعنف من جانب أقصى اليمين. وسوف ندافع دائما ونحمي حق جميع الأستراليين في ممارسة شعائرهم بسلام وبدون خوف.

إن أستراليا دولة هجرة ناجحة تعتمد على مجتمع متعدد الثقافات ومتناغم. إن ما يقرب من نصف سكاننا الحاليين إما ولدوا في الخارج أو لديهم والد واحد على الأقل وُلد في الخارج، من كل أمة وثقافة ودين. وعلى الرغم من أن الاحتجاج السلمي حق أساسي، فإن الحكومة الأسترالية لا تتسامح ولن تتسامح مع أي شخص يخرض على أعمال العنف والكراهية داخل مجتمعنا.

وتؤيد أستراليا الدعوة إلى تعزيز الجهود الدولية لتعزيز ثقافة التسامح والسلام على جميع المستويات، على أساس احترام حقوق الإنسان وحرية العبادة الدينية وتنوع الأديان والمعتقدات. كما ترحب أستراليا بدعوة جميع الدول إلى العمل سوية لحماية الأفراد من أعمال العنف والتمييز وجرائم الكراهية القائمة على الدين والعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ويجب أن نستمر في بناء مجتمعات متماسكة قادرة على مواجهة خطاب التطرف.

أشكاله، وأينما تم ارتكابه. وتقوم الجماعات الإرهابية المنظمة بتنسيق وتنفيذ الهجمات في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، يتطلب الحفاظ على سلامة الشعوب من الإرهاب اتباع استراتيجية منسقة كاملة للمجتمع تشمل هزيمة الأيديولوجيات العنيفة، ومنع التطرف الإرهابي، وعند الإمكان، إعادة تأهيل من ارتكبوا التطرف المصحوب بالعنف.

ولا يمكن للحكومات أن تقوم بذلك بمفردها. ويجب أن يكون المجتمع المدني والقطاع الخاص جزءاً من الحل. كما تلتزم حكومة الولايات المتحدة بمنع التطرف المصحوب بالعنف ومكافحته. وقد أصدر البيت الأبيض مؤخراً الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب التي تؤكد أهمية الاتصالات العامة والدبلوماسية لتعزيز الشراكات والمجتمع المدني.

ويتطلب إنشاء بنية ناجحة للوقاية والتخلص من التطرف وضع سياسات وبرامج لمواجهة تأثير الأيديولوجيات الإرهابية الراديكالية، مما يعني بناء القدرة المحلية على الصمود أمام الأيديولوجيات التي تتسم بالتمييز أو الاستبعاد أو عدم التسامح من خلال الحوكمة والتعليم الشاملين اللذين يحترمان الحقوق ويطوران التفكير النقدي والاحترام للممارسات الدينية والثقافية للآخرين. إضافة إلى ذلك، فإن ذلك يعني الترويج للآراء الموثوقة التي تتمتع بالسلطة والشرعية لنزع المصادقية عن أصوات الإرهابيين والمتطرفين.

وهذا ليس بالعمل السهل، حيث أننا نواجه تحدياً عالمياً معقداً ومنتشراً وهائلاً. ولكن من خلال الشراكات والتعاون الدولي والعمل الجاد والالتزام، يمكننا ويجب علينا تحقيق نصر دائم في معركتنا المشتركة ضد الإرهاب.

السيد هالفورسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): نقدم خالص تعازينا لشعب نيوزيلندا. إننا نعبّر عن مواساتنا وتعاطفنا الصادق مع أسر وأصدقاء جميع الذين قتلوا أو أصيبوا أو تأثروا بطريقة أخرى بالهجومين المروعين اللذين نُفذتا في كرايستشيرش.

ولا يزال الإرهاب تحدياً عالمياً يتطلب استجابة عالمية مستدامة وقوية من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي في شراكة بينهم. وتصمم أستراليا بقوة على العمل بشكل مشترك على تعزيز التسامح والانفتاح في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع في كرايستشيرش.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أنضم إلى الجمعية العامة اليوم لاتخاذ القرار ٢٨٥/٧٣، بشأن مكافحة الإرهاب وأعمال العنف الأخرى القائمة على الدين أو المعتقد. ونقدم شكرنا لتركيا على توليها زمام المبادرة لجمعنا في هذه المناقشة المهمة والمناسبة من حيث التوقيت.

وقبل أن أبدأ، نقدم تعازينا لشعب وحكومة نيوزيلندا في أعقاب الهجمات الإرهابية المروعة على الجالية المسلمة في كرايستشيرش الشهر الماضي. ونتضامن مع شعب نيوزيلندا وحكومته ضد هذا العمل من أعمال الكراهية. وكما قال وزير الخارجية بومبيو، لا ينبغي لأحد أن يخشى مثل هذا العنف في مكان عبادته. وتظل أفكارنا وصلواتنا مع ضحايا الهجوم وأسره.

لقد كان الهجومان على المسجدين في كرايستشيرش تذكير قوي لنا جميعاً بأن الإرهاب لا يعرف حدوداً ولا يحمل أي أيديولوجية بعينها، وبأنه لا يوجد جزء من العالم في مأمن من تأثيره غير المقبول والبعيظ والمتمثل في الكراهية. ويمثل الكثيرون منا في هذه القاعة دولا وقعت شعوبها ضحية لهجمات إرهابية. ويعرف الأمريكان جيداً ألم مثل هذه الهجمات، وكان آخرها الهجوم على كنيس "شجرة الحياة" في بيتسبرغ. واليزيديون والمسيحيون ضحية تنظيم داعش، يعرفون هذا الألم أيضاً.

إن التصدي للإرهاب أمر يوحد البلدان في جميع أنحاء العالم. وبينما أحرزنا تقدماً في معركتنا ضد الإرهاب، يجب أن نظل يقظين. ويجب أن نواصل معاً مكافحة الإرهاب بجميع

عنف ضد أشخاص بسبب دينهم. ونحن فخورون بتقديم مشروع قرار الأمم المتحدة السنوي بشأن حرية الدين أو المعتقد.

إن اتخاذ موقف قوي ضد العنف القائم على الدين والإرهاب واجبا أساسيا. ويجب علينا جميعاً الالتزام بالعمل معاً للقضاء عليه.

الرئيسة بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد وايتلي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة ألبانيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية وصربيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ وكذلك جمهورية مولدوفا وجورجيا،.

يود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بادئ ذي بدء، أن يعربوا عن تعازيهم للضحايا وأسرتهم، ولحكومة وشعب نيوزيلندا. إننا ندين بأشد العبارات الهجوم الذي استهدف صلاة الجمعة، وهي لحظة مقدسة للمسلمين. وكما قالت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني:

”إننا نقف في تضامن كامل مع شعب وسلطات نيوزيلندا. إن الهجوم على أماكن العبادة هجوم علينا جميعاً نحن الذين نقدر التنوع وحرية الدين والتعبير.“

وبروح التضامن تلك نجتمع هنا اليوم للإعراب بوضوح عن معارضتنا للذين يزرعون الكراهية ضد من يمارسون شعائرهم الدينية أو العقديّة وعن تصميمنا على فعل المزيد من أجل التأكد من أن تلك الكراهية لم تعد تجد سبيلاً للتعبير عن نفسها بأعمال الإرهاب المروعة.

وبوصف الاتحاد الأوروبي مشاركا في تقديم القرار السنوي بشأن حرية الدين أو المعتقد في نيويورك وجنيف، فقد سعى باستمرار لكفالة الاعتراف بهذه الحريات الهامة وحمايتها من

ونعتبر الهجومين تذكيرا قويا بأهمية العمل ضد جميع أشكال التطرف المصحوب بالعنف، بما في ذلك التطرف اليميني.

وينصب التركيز الرئيسي للنرويج على منع التطرف المصحوب بالعنف بجميع أشكاله. وتظل الدوافع الأساسية موجودة وربما تكون أكثر وضوحاً حتى اليوم. ويتعين علينا الحفاظ على الزخم في منع التطرف اليميني كذلك. ويجب أن يكون ذلك على رأس أولوياتنا. وتقوم النساء والشباب والمجتمعات المحلية أيضاً بأدوار حاسمة. ونحن بحاجة إلى نهج كامل للمجتمع.

السيدة فورمان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تعازينا لشعب وحكومة نيوزيلندا ولأسر ضحايا الهجوم الإرهابي على المصلين المسلمين في كرايستشيرش. وندين بشدة هذا العمل الإرهابي المروع.

لقد انضمت إسرائيل إلى توافق الآراء بشأن القرار المتخذ اليوم (القرار ٧٣/٢٨٥)، حيث أن روح القرار والموضوع الذي يتناوله يجسدان القيم الأساسية للأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن توجه الجمعية العامة رسالة قوية ضد جرائم الكراهية والكراهية بسبب الدين، ولكن يجب أن نفعل ذلك بطريقة توحدنا جميعاً.

وللأسف، شعرنا مثل كثيرين آخرين، أن عملية التفاوض بشأن مشروع القرار كان يمكن أن تكون أكثر شمولاً للجميع وشفافية. ونتيجة لذلك، لم نتمكن من تقديم القرار، على الرغم من الأهمية التي نعلقها جميعاً على الحاجة إلى مكافحة الإرهاب وأعمال العنف الأخرى القائمة على الدين أو المعتقد. لقد تم إنشاء الأمم المتحدة في أعقاب أبشع فظائع ارتكبت ضد جماعة دينية. وتعهد مؤسسو المنظمة بعدم الوقوف مكتوفي الأيدي أمام الكراهية القائمة على الدين التي تطل برأسها القبيح.

وبعد أن اضطهدنا لقرون بسبب ديننا، وشهدنا ظهور معاداة السامية مرة أخرى، فإننا ندين بأشد العبارات أي عمل

الرئيسة بالنيابة: أشكر ممثل الاتحاد الأوروبي، وأعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت.

الشيخ الصباح (الكويت): نشكركم في البداية، السيدة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة للنظر في اعتماد مشروع قرار (A/73/L.79) يندد بالهجوم الإرهابي الشنيع على مسجدي النور ولينوود في نيوزيلندا، الذي راح ضحيته ٥١ شخصا من المصلين، وإرسال رسالة تضامن إلى أسر الشهداء والجرحى وأفراد الشعب النيوزيلندي الصديق كافة جراء هذا العمل البغيض.

كما لا يفوتني أن أعرب عن بالغ التقدير لجهود حكومة نيوزيلندا الصديقة وإجراءاتها التي عكست تسامحا غير مسبوق وتعاملا حضاريا مع الكارثة المفجعة، التي أسهمت وبشكل واضح في التخفيف من معاناة أسر الضحايا. وكذلك أقدم بالشكر لجمهورية تركيا الصديقة على مبادرتها بتقديم مشروع القرار المعروض أمامنا، ويتشرف بلدي بالمشاركة في تقديم مشروع القرار ويعرب عن دعمه دعما كاملا.

إن ظاهرة الإسلاموفوبيا، أو ما يعرف بكراهية الإسلام، وخطاب الكراهية والتمييز والعنف، تشكل أخطر الآفات التي تستهدف المجتمعات الآمنة. وقد حذرت العديد من الدول في العالم وفي أكثر من مناسبة من تنامي هذه الآفة وضرورة مواجهتها تحقيقا للسلام والأمن والوثام بين شعوب العالم. ومن المؤسف أن هذه الظاهرة تشهد تزايدا ملحوظا في الآونة الأخيرة، ويدل على ذلك الهجمات الإرهابية المتكررة في عدد من عواصم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وتزداد المعاناة عندما تطغى المشاعر القومية وتغلف بالدعوة التي تبني سياسات وقوانين تعمق من ظواهر خطيرة أخرى كالزيتوفوبيا أو ما يعرف بكراهية الأجانب، مما يزيد من التهميش والتمييز ضد الأقليات.

فميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة تدعو إلى تعزيز الاحترام

قبل المجتمع الدولي. ولأذكر بكلمات الاتحاد الأوروبي عند تقديم مشروع القرار العام الماضي، بأن تعزيز وحماية حرية الدين أو المعتقد بوصفها حقا من حقوق الإنسان العالمية والقضاء على جميع أشكال التمييز، بما في ذلك على أساس الدين أو المعتقد، من الأولويات الرئيسية لسياسة الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان.

يشدد القرار على القلق العميق الذي يشعر به المجتمع الدولي إزاء ازدياد التمييز والعنف والتعصب ضد المجتمعات الدينية. وسعى الاتحاد الأوروبي كذلك إلى التركيز على التأثير على التحديات الرئيسية التي يواجهها الأشخاص المنتمون إلى الطوائف الدينية أو الأقليات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في أوروبا.

ونتقدم بالشكر إلى المقدمين الرئيسيين للقرار ٢٨٥/٧٣، الذي اتخذ اليوم، على ما بذلوه من جهود لتضمين بعض المقترحات التي قدمناها. فالمسائل الحساسة تتطلب دراسة متأنية وشفافة وشاملة، وكانت عملية المداولات بشأن مشروع القرار مضغوطة إلى حد ما. ومن المهم كذلك الإشارة إلى أنه عندما تحدث الفظائع - وهي تحدث بوتيرة ضربات القلب - فليس من الممكن دائما للأمم المتحدة أن تعبر عن شعورها الجماعي بالصدمة أو الغضب من خلال قرار من القرارات. ولا ينبغي على الإطلاق أن يؤول ذلك على أنه إشارة بأن المجتمع الدولي يشيح بوجهه بعيدا عن الذين عانوا.

ويمثل القرار ٢٨٥/٧٣ تذكرا بأن علينا أن نعزز جهودنا الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية للتطرف المصحوب بالعنف والكراهية، فضلا عن مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن دوافعه، وأينما ومتى ارتكب وأيا كان مرتكبه.

بين الشعوب كافة. وعلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدينية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني مسؤوليات أخلاقية عن ترسيخ وتعزيز ثقافة التسامح والسلام واحترام حقوق الإنسان والتعددية الدينية والمعتقدات ومكافحة التحريض على الكراهية والعنف والإسقاط السلبي لأتباع هذه الديانات. وفي هذا السياق، نرحب باعتماد الجمعية العامة مشروع القرار A/73/L.79 (القرار ٧٣/٢٨٥)، تحقيقاً وتعزيزاً للتضامن وتضافر الجهود لمكافحة آفة التطرف والإرهاب بجميع أشكاله وصوره وتعزيز مبدأ الحوار والاعتدال ونبذ التعصب الديني والتشدد.

كما أنه لا يمكن ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية، كما تعتمد إلى ذلك بعض الجماعات المتطرفة. فالدين الإسلامي دين سلام ومن بين قيمه السامية التسامح والتعايش والدعوة إلى الوسطية والاعتدال ونبذ التعصب والتطرف والعنف.

وفي الختام، أتقدم بخالص عزائي لأسر ضحايا العمل الإرهابي في نيوزيلندا.

وفي الختام، أتقدم بخالص عزائي لأسر ضحايا العمل الإرهابي في نيوزيلندا، وأسأل الله العليّ القدير أن يتغمّد الشهداء برحمته ويسكنهم فسيح جناته ويلهم أهلهم وذوهم الصبر والسلوان، وأن يمنّ على الجرحى بالشفاء العاجل.

السيد معاودة (قطر): السيدة الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم بالشكر على عقد هذه الجلسة بشأن المسألة الهامة محل النقاش. ومن دواعي الفخر أن دولة قطر ساهمت بشكل أساسي، بجانب الوفود الصديقة، في الجهود الحثيثة الرامية لعقد هذه الجلسة، وكانت من الدول الأساسية المقدمة لمشروع القرار ٧٣/٢٨٥ المعنون "مكافحة الإرهاب وغيره من أعمال العنف القائم على أساس الدين أو المعتقد"

والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع من دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. كما أن كل القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان تؤكد على هذه المبادئ الأساسية وتدعو إلى احترامها وتعزيزها.

لقد بادرت دولة الكويت، من منطلق حرصها على نبذ الإرهاب والتطرف وأثر هذا العمل الإرهابي، من خلال عضويتها في مجلس الأمن، بالتعاون مع جمهورية إندونيسيا الصديقة، بإصدار بيان صحفي من مجلس الأمن (SC/13740) بتاريخ ١٥ آذار/مارس، يندد بهذا العمل الإجرامي ويدعو إلى مواجهة تلك الممارسات الإرهابية المتطرفة. كما يدعو إلى ضرورة مساءلة مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية البغيضة ومنظميها ومموليها ورعايتها وتقديمهم إلى العدالة، وحث جميع الدول وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بالتعاون مع حكومة نيوزيلندا.

كما إننا نستذكر، في هذه المناسبة، احتفال الجمعية العامة يوم الاثنين الماضي، ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩، باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري (انظر A/73/PV.71)، وهذه الاحتفالية تمثل إحدى وسائل التعاضد والتلاحم الدولي لمواجهة أفتي الإرهاب والعنصرية الخطيرة، التي أدت إلى تفكك المجتمعات والشعوب وتسببت في زعزعة الأمن والسلم الدوليين في مناطق ودول عديدة في العالم.

إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية الأساسية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الإنسان الخاصة بالأشخاص المنتمين إلى الأقليات الدينية أو الإثنية، وكذلك حقهم في ممارسة شعائرهم الدينية أو معتقداتهم بحرية. كما إن على الدول أن تضع استراتيجيات وآليات وتدابير على جميع المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، من خلال التثقيف وزيادة الوعي وتعزيز مبدأ التعايش السلمي

وبهذه المناسبة، نؤكد إدانتنا الشديدة لكافة الأعمال الإرهابية بما فيها الأعمال المرتكبة بدافع الكراهية الدينية. ونعبر مجدداً عن تعازينا لأسر ضحايا الهجوم الإرهابي في نيوزيلندا، وتضامننا مع حكومة ذلك البلد الصديق وشعبه اللذين أظهرنا قدرنا يستحق التقدير من التضامن والتعاطف والمحبة، فضلاً عن إدارة الأزمة بكل اقتدار وتمكن.

لقد تعلمنا من الهجوم الإرهابي في كرايستشيرش وغيره من الهجمات الإرهابية خطورة الخطاب التحريضي ومحاولات شيطنة المنتسبين إلى دين أو عرق أو قومية أو أقلية، بما في ذلك محاولات الإساءة إلى الإسلام والمسلمين التي لا بد من الوقوف عندها بشكل حازم ومناهضة الخطابات التحريضية، أيا كان مصدرها، لا سيما الخطابات الصادرة عن الجهات الحكومية والرسمية لأغراض سياسية، لما لها من تهديدات على السلم والأمن في منطقتنا والعالم أجمع.

ولقد أكدت دولة قطر مرارا وتكرارا أن الإرهاب لا دين له ولا هوية عرقية أو قومية، وذلك لإدراكنا خطورة القولية النمطية فيما يتعلق بالإرهاب والتطرف العنيف. وتكمن الخطورة في وصم شعب أو أتباع دين معين لمجرد ارتكاب أحد أفرادها جرم وحشي ضد الإنسانية، إذ يُعتبر ذلك انتهاكا مجحفاً لحق الملايين من البشر حيث يُمارس التمييز العنصري والديني والعنصري ضدهم، مما يفضي إلى إشاعة مناخ من التعصب وكراهية الآخر، الذي يؤدي بدوره إلى عواقب كارثية وجرائم إضافية فضلاً عن استدامة دائرة العنف واتساعها. وعلاوة على ذلك، فإن اتهام دين بأكمله أو قومية بأكملها بالإرهاب يشتت الجهود الحقيقية لدراسة ومعالجة هذه الظاهرة ومعرفة الأسباب الحقيقية الدافعة لارتكابها.

وفي الختام، لا بد أن يشكل القرار الهام، الذي اعتمد اليوم، انطلاقة لجهود مستقبلية يمكن البناء عليها لتفادي وقوع أعمال إرهابية مرتكبة بدافع الكراهية الدينية في دور العبادة. وفي

الذي اعتمد اليوم. ونشكر معالي السيد مولود جاويش أوغلو، وزير خارجية جمهورية تركيا، على تقديم مشروع القرار باسم الدول الراحية له.

إن السلام هو الغاية المنشودة من قبل كافة المجتمعات الإنسانية في كل زمان ومكان. والسلام هو تحية المسلمين الذين كانوا يؤدون الصلاة في المسجدين في كرايستشيرش في نيوزيلندا الشهر الماضي عند وصول منفذ العمل الإرهابي البغيض. ولدور العبادة عند كافة الأديان قدسية خاصة حيث أنها ترمز إلى السلام والتسامح والمحبة. ونجتمع اليوم في الجمعية العامة لمناقشة هذه الانتهاكات الخطيرة لهذه القدسية التي يجب على الجميع العمل على ضمانها لدور العبادة والمصلين.

إن القيم التي يتم التأكيد عليها في هذه الجلسة - أي احترام الحقوق والحريات للجميع بغض النظر عن الدين أو العرق أو اللغة أو الجنس - هي من القيم الأساسية التي بني عليها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمواثيق الدولية، بالإضافة إلى القرارات العديدة الصادرة عن مختلف هيئات الأمم المتحدة. ولقد أجمع المجتمع الدولي على رفض الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره، ومهما كانت أسبابه ودوافعه،

التي يشكل أخطرها اليوم دافع الكراهية الدينية، بما فيها كراهية الإسلام وغيرها من أشكال الكراهية والتعصب. وهذا ما يوجب على كافة الدول والمنظمات، علاوة على إدانة هذه الظاهرة المرعبة المتنامية بأشد العبارات الممكنة، العمل على معالجة أسبابها الجذرية والتعاون واتخاذ إجراءات جادة في شتى المجالات وعلى مختلف الأصعدة لضمان عدم حدوث هذه الفظائع في المستقبل. ومن هذا المنطلق، فإن القرار الذي قدمناه إلى الجمعية العامة اليوم يدين بأشد العبارات الهجمات ضد المصلين في المسجدين في مدينة كرايستشيرش ويحث القرار على اتخاذ إجراءات عملية لحماية الأبرياء من مثل هذه الأعمال الإرهابية.

تبذلها منصات التواصل الاجتماعي لمحاصرتهم وإقصائهم، إلا أن تلك التنظيمات ما زالت تتكاثر من خلال حسابات داعميتها. إن مكافحة الخطاب المتشدد والأيديولوجيا التي تغذي الإرهاب والتطرف العنيف هي من أكثر التحديات الدولية المعاصرة إلحاحاً وأهمية، وهي في مقدمة الأولويات التي اهتمت بها المملكة العربية السعودية، حيث بادرت بالتصدي لظاهرة التطرف والإرهاب فكرياً وتنظيماً وأنشطة وعلى كل الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

فقد عملت المملكة على تشخيص الواقع الفكري وتقصي الأسباب الجذرية التي أدت إلى انتشار التطرف العنيف وفكره والأسس التي يعتمد عليها، وقامت بتطوير استراتيجية الأمن الفكري التي اعتمدت على ثلاثة عناصر: الوقاية، والتأهيل، والرعاية.

وسعت المملكة أيضاً إلى تعميق التعاون الدولي وأسست في هذا الشأن مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

ينبغي لجميع مواقع ومنابر التواصل الاجتماعي العمل بفعالية إزاء دحض لغة الكراهية ومنعها من الانتشار، سواء كانت على شكل خطابات أو صور أو مقاطع فيديو، وتقديم ناصريها إلى العدالة. فالعالم الافتراضي لا ينبغي أن يكون ملاذاً آمناً للإرهابيين والمتعصبين. وحرية التعبير يجب في المقام الأول أن تحترم الإنسان باختلافاته كافة.

إننا إذا أردنا أن نُهزم الإرهاب، فيجب أن نؤمن جميعاً بأن أي تهديد إرهابي يطال أي بلد يمثل تهديداً لجميع بلداننا، وعلينا أن نتجاوز النظرة الضيقة لمصالحنا دون اعتبار لمصالح وأمن بقية البلدان، وعلينا أن ندرك أن الإرهاب لا ينتمي إلى عرق أو دين أو جنسية، ولكنه ينتمي إلى الكراهية وإنكار الآخر.

لقد شاركت المملكة العربية السعودية في تقديم مشروع قرار اليوم ٢٨٥/٧٣ لإيمانها بمضمونه، وإيمانها بحسن توقيته في

هذا الإطار، نرحب بدعوة الأمين العام إلى تحالف الحضارات أن يتواصل مع الحكومات والمنظمات الدينية والزعماء الدينيين وغيرهم لبحث الإجراءات الكفيلة بمنع الاعتداءات الموجهة ضد المواقع الدينية وضمان حرمتها.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): اسمحو لي بداية أن أتقدم بالشكر لجميع الدول التي شاركت بأخذ زمام المبادرة للخروج بقرار معني بمحاربة جميع الجرائم الإرهابية وأعمال العنف القائمة على أساس ديني أو عقدي. فالقرار ٢٨٥/٧٣ يأتي ليندد بأقوى العبارات العمل الإرهابي الديني والمثني الذي راح ضحيته شهداء أبرياء في حادثة ضربت ضمير العالم، وهي جريمة قتل المصلين المسلمين الأبرياء في مسجدين في نيوزيلندا. وبالرغم من الألم الذي يعتصرنا جراء هذه الجريمة البشعة، فإننا نقف احتراماً وإجلالاً لنيوزيلندا، شعباً وحكومة، فلقد فاضت مشاعر النيوزيلنديين حبا وتعاطفاً وتلاحماً، كما نحى مسلمي نيوزيلندا الذين استقبلوا هذه المشاعر بحب متبادل يسمو على الجراح ويؤكد سماحة الإسلام التي أراد أن يغتالها مجرم نكرة، فارتدت إليه خذلانا وخيبة.

إن مفاهيم الكراهية والعنصرية والتطرف ليست مفاهيم تنتمي إلى الماضي، بل هي مفاهيم عابرة للزمن، يمكن لها أن توجد متى وجدت المقومات التي تسمح بانبعاثها. وإن المراقب لنشاط التنظيمات الإرهابية المتطرفة على مواقع التواصل الاجتماعي، يجد أنها نجحت في الانتشار والتوسع بين ثنايا الفضاء الإلكتروني، حين اتخذت من هذه المنصات ملجأً ومنطلقاً لتعبي من خلالها عناصرها وتستقطب عناصر أخرى جديدة. وباستطاعة أي منا أن يتتبع عن نشرات الأخبار والصحف وأن يراقب تمدد هذه التنظيمات، حيث مئات الحسابات تُنشأ يومياً لمؤيدين ومناصرين وآلاف الصور تُنشر على مدار الساعة عن انتصارات ومعارك وهمية. وعلى الرغم من الجهود اليومية التي

فلنتعلم من بعضنا بعضا لكي نحول دون صدام الحضارات - لأن حضارتنا الإنسانية هي الأهم بين جميع الحضارات.

ثانياً، تعتبر القيادة السياسية أمراً بالغ الأهمية في تعزيز التسامح. وينبغي ألا تعتبر ثقافة السلام والتسامح أمراً مسلماً به، بل هي بحاجة إلى غرس ورعاية. وهي تتطلب وقتاً ومشاركة من المجتمع بأسره. وتتطلب أيضاً وضع القواعد والأنظمة. والأهم من ذلك، أن القيادة السياسية عامل رئيسي لتحقيقها. ويجب على جميع القادة السياسيين الابتعاد عن الخطاب الانقسامية الوحدة وأن يعملوا بدلاً من ذلك على تحقيق الوحدة من أجل تحقيق الصالح العام. وقد كانت استجابة رئيس الوزراء وشعب نيوزيلندا للذات بادراً بدعم البشرية مثالية حقاً.

ثالثاً، هناك ضرورة لاتخاذ إجراءات تعاونية ملموسة لمنع تكرار أي هجمات إرهابية مماثلة. ويجب علينا أن نواصل العمل معاً على تعزيز الحوار العالمي المعزز للتسامح والسلام. ويشمل ذلك مبادرات من قبيل الحوارات بين الأديان أو الحضارات. وخلال الاجتماع الطارئ الأخير لمنظمة التعاون الإسلامي المعقود في اسطنبول، دعا وزراء الخارجية فريق الاتصال المعني بالسلام والحوار التابع للمنظمة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لهذه المشكلة. وعليه، يجب أن يشمل عملنا في الأمم المتحدة اتخاذ مزيد من الإجراءات. ومن الضروري التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ولا سيما في التصدي للظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب في جميع أنحاء العالم. ويشمل ذلك التصدي لاستمرار تغير أساليب الإرهاب، مثل الهجمات الإرهابية التي يشنها الأفراد وهي لا تقل خطورة عن تلك التي ترتكبها المنظمات الإرهابية.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

السيدة بحوث (الأردن): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر لجمهورية تركيا ولجميع الدول الأخرى المقدمة لمشروع

أعقاب الجريمة النكراء التي هزت نيوزيلندا والعالم. مرة أخرى، نحيي شعب نيوزيلندا على مشاعره الودية الفياضة وندعو للشهداء بالرحمة وللجرحى بالشفاء العاجل.

الرئيسة بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية إندونيسيا.

السيدة مارسودي (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد أتت جلستنا اليوم في وقت مناسب جداً. وتبين تضامنا مع شعب نيوزيلندا وغيرها من البلدان المتضررة من الهجمات الإرهابية. لقد كان الهجوم على المسلمين أثناء إقامتهم صلاة الجمعة شنيعاً وجباناً. وتدين حكومة إندونيسيا وشعبها ذلك بشدة.

ولا شك أن الإندونيسيين كانوا من بين الضحايا. ومع ذلك، فإنه هجوم على شعورنا الإنساني نفسه. وبدافع آني بالشعور بالتضامن، شاركت إندونيسيا إلى جانب الكويت في إعداد مشروع بيان صحفي لمجلس الأمن (SC/1374) أداننا فيه الهجوم. ويدل توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بمباشرة تأييد كبير من الأعضاء في الأمم المتحدة على عزمنا على مواجهة هذه المسألة الهامة. وبعد أن أيدنا القرار ٢٨٥/٧٣، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، ليس هناك بلد في مأمن من العنصرية والتعصب والكراهية. وقد وقع ذلك الهجوم لأن شخصاً واحداً يأبى أن يفهم أن الإسلام دين للسلام. وللأسف، فإن هذه ليست حالة منعزلة عن الهجوم الإرهابي الناجم عن الكراهية. ولحل المشكلة، يجب علينا الإقرار بأن هذه ظاهرة عالمية. ويجب علينا أن نعمل معاً متحدين ونحن نتعلم ونعمل مع بعضنا بعضاً. وبوصفنا بلداً به أكبر عدد من السكان المسلمين، فقد ظل التسامح جزءاً من ثقافتنا منذ قرون. ويتعايش فيه الناس من مختلف الأديان والتقاليد في سلام ويحتفلون بالتنوع بدلاً من رفضه. ونحن لسنا مثاليين ولا نخلو من العيوب. ولكن هكذا حال جميع البلدان.

البشع لوسائل التواصل الاجتماعي، والتي تُستخدم أحياناً تحت ذريعة حرية التعبير، وهو الأمر الذي يستدعي منا جميعاً معالجة جذرية. فالعنف لن يولد إلا العنف؛ والكراهية لن تولد إلا الكراهية. ولا بدّ لنا من الاستمرار في الانخراط بشكل جاد في مساعي الحوار والعيش المشترك بين أتباع الديانات المختلفة، وتحقيق الوئام والتفاهم والاحترام المتبادل بين الشعوب.

كما لا بدّ من وضع الضوابط اللازمة لمنصات التواصل الاجتماعي، والتي أصبحت قنوات لترويج الفكر المتطرف والتغريب بالشباب. كما لا بدّ من مساءلة مرتكبي الأعمال الإرهابية ومنظميها ومموليها وتقديمهم للعدالة.

وللتصدي لخطاب الكراهية، فإننا نعيد التأكيد على دور الشباب الحاسم في التصدي للإرهاب والعنف والفكر المتطرف، وهو ما يتطلب منا تمكين هؤلاء الشباب من خلال التوعية والتثقيف والتعليم النوعي المبني على قبول واحترام معتقد الآخر ومبادئ العيش المشترك. ولا بدّ كذلك من ضمان حياة كريمة لهؤلاء الشباب ومشاركتهم الفاعلة لتنفيذ خطة الشباب والسلام والأمن، وقرارات الشرعية الدولية بهذا الخصوص.

وهنا فإنني أؤكد التزام الأردن بدعم جهود الأمين العام والدول الأعضاء في الاستمرار بمحاربة الإرهاب والتطرف العنيف، وتعبئة إمكانيات الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية لتعزيز ثقافة السلام والعيش المشترك، والتصدي لخطاب الكراهية، ووضع الإجراءات الكفيلة بمنع الهجمات الموجهة ضد الأماكن الدينية وضمان حرمتها.

تتلاقى الأديان على المبادئ التي أمرنا الله بها، وهي حب الله وحب الجار. وهي طريقنا المشترك لدحر كافة أشكال الإرهاب والتطرف والعنف. فلنعمل معاً كإخوة وأخوات، متساوين في كرامتنا الإنسانية، ومجتمعين على السلام والأمن، مهما كان عرقنا أو ديننا أو معتقدنا.

القرار الهام بين أيدينا ٢٨٥/٧٣ المعنون "مكافحة الإرهاب وغيره من أعمال العنف القائم على أساس الدين أو المعتقد".

واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أتقدم بتعازي الأردن الصادقة إلى نيوزيلندا وشعبها ولذوي الشهداء الذين سقطوا في الهجوم الوحشي - وبينهم أردنيون - على مسجدي كرايستشيرش في نيوزيلندا في الشهر الماضي، والذي ندينه بشدة. فقد مسنا جميعاً وهز ضمير العالم، لا سيما وأنه استهدف عبّاداً مصلين، آمنين، مسلمين، راكعين لربهم قضوا ضحية لرواية مسمومة ومسدوسة عن الدين الإسلامي الحنيف، دين الرحمة والتسامح والسلام.

بلا شك فإن ما نشهده اليوم من استخدام لخطاب الكراهية ورفض الآخر هو خطر حقيقي أصبح يهدد السلام والاستقرار حول العالم ومن دون استثناء. ولكننا في الأردن نؤمن بإيماننا راسخاً بأن القيم الروحية الراسخة التي تجمعنا، من مبادئ التسامح والرحمة والمحبة والتعاطف مع الآخرين، والاحترام المتبادل هي أساس كل دين، جميعها توحدنا اليوم وكل يوم، وتزينا عزمنا وقوة على الوقوف معا ضد الإرهاب والتطرف العنيف وجرائم الكراهية.

ودعوني أقتبس هنا من كلام جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، حين قال:

بداية الاقتباس:

"سواء سجدنا في المسجد، أو ركعنا في الكنيسة، أو صلينا في المعبد، أو قمنا بأي عمل خير بتفان، فإننا جميعاً نشترك في إيماننا وفي التزامنا بالخير الأسمى للبشرية".

لقد تناول القرار الذي بين أيدينا خطاب الكراهية والتعصب الموجه ضد الأديان والمعتقدات بوصفه خطراً يهدد التعايش بين الشعوب. إلا أننا نشعر بالقلق البالغ من التحريض وإثارة مشاعر الكراهية واستخدام الخطاب المتطرف بشكل خاص ومتزايد ضد الإسلام والمسلمين عن طريق الاستغلال

إن الزيف السياسي الذي يضع الناس من دين مغاير مع التطرف العنيف في كفة واحدة من أجل حشد الدعم السياسي لقوى الكراهية يكمن في صميم هذه الظاهرة. ونحن نعلم جيداً أن تصنيف شعب بأكمله أو طائفة برمتها يمكن أن تكون له عواقب وخيمة، وأن الوصم يمكن بالمثل أن يؤدي إلى آثار خطيرة على الاستقرار الاجتماعي والسلام الاجتماعي. ولطالما استخدمت حرية التعبير ذريعةً لتمكين التعابير الدينية من الازدهار ولتعميم خطاب الكراهية.

لقد ألفت مأساة كرايستشيرش الضوء أيضاً بصورة مثيرة للقلق على دور وسائط التواصل الاجتماعي، التي يتزايد اعتبارها إحدى أشد الأدوات تغذيةً لنزعة التطرف في عصرنا. لقد حان الوقت لتوجد السبل الكفيلة بضمان إخضاع شركات وسائط التواصل الاجتماعي للمساءلة عن المحتويات التي تخرض على العنف أو تنشر الكراهية. إن عليها أن تضمن عدم استغلال الإرهابيين لمنصاتها أو استخدامها في نشر الرسائل الضارة أو المشحونة بالكراهية.

إن كراهية الإسلام، بوصفها شكلاً من أشكال العنصرية المعاصرة، تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن العالميين. ويجب علينا أن نتحد ضد الذين يسعون إلى التفريق بيننا عن طريق التحريض على العنف، وعبر تمييز الأشخاص على أساس العقيدة، وباستخدام خطاب الكراهية والتشهير بالأديان. ويجب أن نعزز الجهود الرامية إلى النهوض بالحوار العالمي بشأن ترويج ثقافة التسامح والحوار والسلام على جميع المستويات. ويجب أن يقوم هذا الحوار على أساس احترام حقوق الإنسان والتنوع وترك مساحة للأصوات والديانات والآراء العالمية والتقاليد الدينية المتنوعة.

واتخاذ قرار اليوم تعبير قوي عن التزامنا المشترك بالوقوف صفاً واحداً ضد الكراهية العنصرية والدينية. ويلتزم بلدي بمواصلة جهودنا الرامية إلى بناء جسور التفاهم وتحدي ومقاومة الذين

السيدة لودي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن إدانة بلدي بأشد العبارات للهجوم الإرهابي المروّع المعادي للإسلام على مسجدين في كرايستشيرش يوم ١٥ آذار/مارس، والذي راحت ضحيته أرواح طاهرة. إن تسعة من الذين استشهدوا في المسجدين هم من أبناء بلدي، باكستان. كان أحدهم، نعيم رشيد، معلماً مخلصاً حاول ببطولة إيقاف الإرهابي لحماية حياة الآخرين. لكنه لم يتمكن من إنقاذ حياة ابنه، الذي لقي حتفه في الهجوم.

ولم يكن وحده؛ فهناك العديد من قصص البطولة والشجاعة المماثلة. ونتوجه بأفكارنا ودعواتنا لأسر الضحايا والناجين من هذا الهجوم الإرهابي الجبان. كما نعرب عن تضامننا مع شعب وحكومة نيوزيلندا، ونحیی رئيسة وزراء ذلك البلد على ما أبدته من قيادة مثالية في مواجهة هذه المأساة.

وبوصفنا أحد المشاركين في تقديم مشروع القرار ٧٣/٢٨٥، فإننا نرحب بقيادة تركيا ومبادراتها، وهي مواتية وحسنة التوقيت.

إن الهجوم الإرهابي في كرايستشيرش لا يمكن أن يُنظر إليه بمعزل عن غيره. فهو ليس إلا أحدث تجليات ظاهرة متنامية - ظاهرة متأصلة في الكراهية والتعصب والعنصرية والأيدولوجية المتطرفة لعنصرية العرق الأبيض وتفوقه. إن صعود الأيدولوجيات القومية والشعبوية المتطرفة في الديمقراطيات الغربية الليبرالية وغيرها، بما في ذلك في منطقتنا، يؤجج نيران التعصب والتزمت ومعاداة المسلمين وكره الأجانب. ويُبنى عن ذلك أن تنامي التحيز ضد الإسلام قد بات أمراً يزداد شيوعاً. ويتجلى ذلك في السياسات الرامية إلى إنشاء الجدران والحواجز ضد السكان المشردين، مثلما يتجلى في المحاولات الرامية إلى تشويه صورة المعتقدات الإسلامية ورموزنا المقدسة بذريعة حرية التعبير. إن تفشي كراهية الإسلام ظاهرة عالمية تتطلب استجابة عالمية من الإجراءات التعاونية والمتسقة والمتزامنة بمكافحة الحوادث التي تروج وتوجه وتقوي هذا الخطاب المعادي للإسلام والمسلمين.

للتطرف أكثر عرضة لأيديولوجية الجماعات المتطرفة العازمة على التحريض على الكراهية وإثارة العنف.

وفي هذا السياق، تشيد ماليزيا بالجهود التي يبذلها تحالف الأمم المتحدة للحضارات في تيسير تعميم النقاش بشأن العيش المشترك في ظل التنوع، ومنع نشوب الأزمات بين الثقافات، وحشد دعم شعبي واسع للتنوع الثقافي والتسامح والإدماج لمنع وقوع اعتداءات ضد المواقع الدينية وضمان حرمتها. كما تدعو ماليزيا جميع أعضاء الأمم المتحدة أن يعززوا مجدية الحوار بين الثقافات والأديان، الذي لا شك أنه يؤدي دورا حيويا في تعزيز السلام والاعتدال والتسامح الديني.

وقد بينت لنا نيوزيلندا الطريق، بقيادة رئيسة الوزراء جاسيندا آردن. إن الوحدة في إطار التنوع هي السبيل الأمثل للتغلب على هذه الآفة.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص امتناني لمعالي السيد تشاوش أوغلو، وزير خارجية تركيا، لعقد الاجتماع الوزاري الطارئ الأخير لمنظمة التعاون الإسلامي في اسطنبول. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى زملائه هنا في نيويورك لإجراء المفاوضات بمهارة بشأن القرار ٢٨٥/٧٣، المعنون "مكافحة الإرهاب وغيره من أعمال العنف القائم على أساس الدين أو المعتقد"، للتصدي للهجوم الإرهابي الإجرامي ضد المصلين المسلمين الأبرياء في مدينة كرايستشيرش. وعلاوة على ذلك، أود أن أعثم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن تقديرنا لرئيسة وزراء نيوزيلندا وحكومتها لما أبدوه من رافة تجاه ضحايا هذه المأساة.

وبالنظر إلى وحشية هذه الأعمال، تدين جمهورية إيران الإسلامية هذا العمل الإرهابي بأقوى العبارات الممكنة، وتعرب عن أعظم مشاعر التعاطف مع أسر الضحايا، وتتمنى الشفاء العاجل للمصابين. للأسف، لا يزال عدد لا يحصى من البشر

يسعون إلى بناء جدران من التعصب والكراهية. ونتوقع من الذين يؤمنون بمستقبل مشترك للبشرية المساعدة في بناء توافق في الآراء من أجل العمل على مكافحة قوى كراهية الإسلام وكراهية الأجانب والعنصرية.

السيد أحمد تاج الدين (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن بالغ امتنان وتقدير وفد بلدي للرئيسة على عقد جلسة اليوم.

وتنضم ماليزيا إلى تركيا واندونيسيا وباكستان وقطر والكويت في إعداد القرار ٢٨٥/٧٣، الذي اتخذته الجمعية العامة اليوم. ونشكر جميع الدول الأعضاء على دعمهم القيم ومشاركتهم في تقديمه.

يبيّن اتخاذ هذا القرار أننا جميعاً متحدون في محاربة أعمال الإرهاب والعنف المبنية على أساس الدين أو المعتقد. ليس لهذه الجرائم البشعة مكان في هذا العالم المترابط؛ ويجب أن تُرفض برمتها. وبالعودة إلى مأساة كرايستشيرش التي حدثت قبل ما يزيد قليلاً على أسبوعين، فليس سراً أن الهجمات قد ارتكبت نتيجة تصاعد المشاعر القومية وأيديولوجيات الاستعلاء المتطرفة.

وتعتقد ماليزيا اعتقاداً راسخاً بأن الافتقار إلى معرفة الجماعات العرقية والدينية الأخرى قد أسهم بلا شك في انتشار الكراهية والعداء المتزايدين. ويمكننا قبول خلافاتنا عندما نتعلم قبول وتقدير التنوع والتميز والتفرد عند الآخرين. ولذلك فمن المهم لنا أن نكبح خطاب الكراهية وأن نحدّ من انتشار الأيديولوجيات المتطرفة، ولا سيما من خلال وسائط التواصل الاجتماعي، حيث أن هذه المشاعر يمكن أن تؤثر بسهولة على عامة الجمهور، الذين قد لا تتاح لهم الفرصة للتعلم عن الأعراق أو الثقافات أو الطوائف الدينية الأخرى. ومما لا شك فيه أن هذه المشاعر خطيرة، حيث أنها تجعل أولئك الذين هم عرضة

تقويض الاستقرار في العديد من المجتمعات وتوتير العلاقة بين الدول والأديان العظيمة، مما يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر.

ومن الضروري محاسبة مرتكبي تلك الأعمال الإرهابية التي تقوم بها جماعات عنصرية تتسم بنزعة التفوق العنصري ومنظمتها وموليتها ورعاها وتقديمهم إلى العدالة. ونعرب عن التقدير للسياسيين الغربيين الذين يدينون بأشد العبارات العنصرية والإرهاب المستند إلى تفوق العرق الأبيض. وعلى الطرف النقيض نجد أولئك المسؤولين الذين يشجعون كراهية الإسلام، بما في ذلك من خلال تدابير من قبيل حظر السفر ضد المسلمين، وحظر الرموز الإسلامية مثل الحجاب والمآذن، والاستخدام البغيض لمصطلحات تنم عن الجهل مثل "الإرهاب الإسلامي"، الذين ينبغي توبيخهم. وكذريعة لتأجيج تطرفها المعادي للإسلام، تستشهد بعض السلطات في الغرب بجماعات إرهابية متطرفة مثل داعش وتنظيم القاعدة، باعتبارها داعية للإسلام، في حين أنها في الواقع لا علاقة لها بالإسلام.

وفي الوقت نفسه، ينبغي الشروع في حوار جاد من أجل إيجاد السبل والوسائل اللازمة للقيام على نحو جماعي بمكافحة كراهية الإسلام والكراهية والتمييز. وعلاوة على ذلك، يجب التخطيط من أجل الشروع في اتباع نهج ابتكارية وشاملة يمكن أن تدعم وتعزز التدابير العملية والفعالة لمكافحة هذه الشرور المدمرة للبشرية بغية القضاء التام عليها، وتنفيذ ذلك. ويجب أن تكون الجهود العالمية المبذولة لمكافحة هذه الظواهر، بأشكالها ومظاهرها المقتية والمتطورة، هي الأولوية القصوى على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

السيدة سوزوكي (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، نود أن نعرب عن تقديرنا لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. كما أود أن أشكر تركيا على إعداد القرار ٢٨٥/٧٣.

يقعون ضحايا لهجمات عنصرية وبسبب كراهية الأجانب وكراهية الإسلام، والتي أصبحت من المظاهر المعاصرة للأيديولوجيات والممارسات القائمة على التمييز المبني على التفوق العنصري أو العرقي. وهذه الحوادث البشعة تبين أن المجتمع الدولي قد تأخر كثيرا في تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في مكافحة الإرهاب والعنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من تعصب، ويرجع ذلك في الأساس لعدم معالجة الأسباب الجذرية لهذه الظواهر بالشكل الملائم.

وفيما يتعلق بالهجوم الذي وقع في مدينة كرايستشيرش، فإن الكتابات المناهضة للمسلمين التي تركها الإرهابي تشبه خطاب الكراهية الذي أفرزته بوفرة وسائل الإعلام بعض البلدان الغربية، في تناقض واضح مع المادتين ١٩ و ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. فهذا العهد يحدد الإطار القانوني من أجل الحيلولة دون سوء استخدام حرية التعبير لأغراض الدعاية للحرب أو الدعوة إلى الكراهية الوطنية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على العداوة أو العنف.

وعلى مدى العقود القليلة الماضية، كانت هناك زيادة مقلقة في الشبكة الواسعة من منافذ الدعاية المعادية للأجانب التي تنتشر خلف ستار منصات الأخبار، فالجماعات الداعية للكراهية تنتشر في عباءة مراكز فكر وجماعات مدنية تعزز تهيئة بيئة عدائية ومسيئة ضد المسلمين والأقليات الأخرى، مثل المهاجرين في الغرب. ونتيجة لذلك، نشهد أن التسامح السياسي مع العداوة والتمييز، فضلا عن التحريض على الكراهية، ضد الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الدينية، خاصة المسلمين، يحقق مكاسب على أرض الواقع في السنوات الأخيرة. وهذه الجهود التي تبذل لنشر هذه الدعاية تدعمها مؤسسات ممولة تمويلًا جيدا ويدعمها أبطارة الحكومات الأثرياء. وإن لم يتم التصدي لهذا، فإن هذه الشبكة الخبيثة لكراهية الأجانب، بما تحمله من شعور بالكراهية بدوافع اجتماعية، لها القدرة على

وبالنيابة عن كازاخستان، نود أن نهنئ تركيا ونشيد قيادتها ونحييها على هذه المسألة الهامة وعلى القرار ٢٨٥/٧٣. إننا بالفعل بحاجة إلى إنهاء ظاهرة كراهية الإسلام وكراهية الأجانب والعنصرية. ويجب علينا أن نتحد، وعلينا ضمان إجراء حوار ودعم تحالف الأمم المتحدة للحضارات. ويجب علينا مكافحة الإرهاب وغيره من أعمال العنف القائمة على أساس الدين والمعتقد، والعمل تدريجياً على بناء عالم خال من الإرهاب. واليوم، نود أن نرحب ترحيباً خاصاً بمشاركة معالي وزير خارجية تركيا، السيد مولود تشاوش أوغلو، في هذه الجلسة.

إن وكازاخستان فخورة بأن تكون من بين مقدمي مشروع القرار، ونشكر ونهنئ جميع مقدمي المشروع الآخرين. وبالتعاون مع غيرنا من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة، سنعمل جاهدين على وضع حد لهذا الخطر في جهد متعدد الأطراف. ونحن مصممون على ألا ندع هذه الهجمات الإرهابية تقوض الاستقرار السياسي والسلام الدائم والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء.

السيد أجايي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): تود نيجيريا أن تعرب عن تضامنها مع حكومة وشعب نيوزيلندا في أعقاب الهجمات الإرهابية البشعة التي وقعت في الشهر الماضي. وندين إدانة قاطعة أي عمل من أعمال الإرهاب أينما ارتكب. فالإرهاب ظاهرة لا مكان لها في تاريخ البشرية، وينبغي للجميع إدانته. وفي هذا السياق، نرى أن اتخاذ القرار ٢٨٥/٧٣ يمثل خطوة مهمة في تصميمنا الجماعي على العمل للقضاء التام على جميع الأفعال الشريرة التي تصطبغ بصبغة دينية.

وتنضم نيجيريا إلى الدول الأخرى في تقديم القرار لتوضيح وتأكيد التزامنا القوي بالجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال التعصب والهجمات القائمة على أساس الدين أو المعتقد. ونرى أن التعصب بسبب الدين أو المعتقد عمل إجرامي يجب إدانته في جميع أنحاء العالم. ونيجيريا، التي عانت من

تدين اليابان بشدة الهجوم المروع الذي وقع في مدينة كرايستشيرش. وبالنيابة عن اليابان حكومة وشعباً، أتقدم بخالص التعازي إلى أولئك الذين فقدوا أرواحهم ونعرب عن عميق تعاطفنا مع أسرهم المكشومة ومع المصابين. وتعرب اليابان عن عميق تضامنها مع شعب نيوزيلندا في التغلب على هذا الوقت العصيب.

إن الإرهاب لا يمكن تبريره بأي سبب كان. واليابان عاقدة العزم على الوقوف بحزم ضد الإرهاب، بالتعاون الوثيق مع نيوزيلندا والمجتمع الدولي.

السيد توميش (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص تعازينا لنيوزيلندا حكومة وشعباً وللبلدان الأخرى التي راح مواطنوها ضحايا للهجوم الشنيع الذي وقع في مدينة كرايستشيرش.

من المستهجن أن تتم مهاجمة أحد بيوت الله وأن يتمكن قاتل واحد من التسبب في كل هذا الدمار الرهيب. ونتقدم بتعازينا، ولا سيما لأسر الضحايا، مع تمنياتنا بالشفاء العاجل للمصابين. كما نعرب عن تقديرنا الكبير لشرطة نيوزيلندا لما قامت به من جهود بطولية بوصفها أول المستجيبين.

إن هذه المأساة هي الأحدث في سلسلة من المآسي الكارثية التي حلت على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الأسابيع والأشهر الأخيرة، ويمكن أن نتوقع المزيد من الكوارث في المستقبل نظراً لتزايد جميع أنواع التطرف اليوم. ونحن، بوصفنا مجتمع الأمم المتحدة، نشعر جميعاً بحزن عميق على كثير من الجبهات، من منطقة آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وأفريقيا، إلى الأمريكتين وأوروبا، ونتضامن مع بعضنا البعض. وقد التف الناس من جميع الأديان من شتى أنحاء العالم حول المسلمين، وفتحت الكنائس أبوابها أمام الأشقاء والشقيقات من المسلمين. وقد وحدت هذه الأعمال البشعة أصواتنا جميعاً في الدفاع عن الأمن البشري.

فحسب بفضل إرادة الدول، المستوحاة من نهاية حربين دامتيتين والمدفوعة بالرغبة في وضع حد لاحتمال تكرار هذه المآسي في المستقبل، بل أن الوثيقة كانت نتاج الروح المهنية والمهارة والإيمان والتضحية لأشخاص حقيقيين، هم المندوبون الذين شرفوا قبل ٧٥ عاما بتحمل المسؤولية عن إنشاء منظمة جديدة تماما، تركز على الفرد. ومنذ ذلك الحين، شهدت المنظمة العديد من القرارات والمقررات والاتفاقيات المختلفة التي تعبر عن مختلف جوانب التنمية في العالم. وفي كل مرة، نتذكر أن العامل البشري - رفض الناس لعدم الاكتراث بالعمل الذي يقومون به - هو الذي يجعل هذه الوثائق مفيدة وقابلة للتطبيق.

ففي كل يوم، نأتي إلى الأمم المتحدة ونشارك في محادثات ولا نلاحظ في كثير من الأحيان أن جهودنا المضنية والإبداعية، التي للأسف لا تؤدي دائما إلى النتيجة المرجوة، لا تزال تساعد في جعل هذا العالم أفضل. وهذه المنظمة تتيح لنا، نحن الأشخاص الحقيقيين، فرصة فريدة لتعلم كيفية الاتفاق مع بعضنا بعضا والاستماع إلى بعضنا بعضا بشكل أفضل. وبتعبيرنا عن أفضل صفاتنا الإنسانية من خلال الحوار، فإننا، نحن الأشخاص الحقيقيين، نضفي بعدا إنسانيا على العمل الروتيني للمنظمة وهو ما يمثل القيمة المضافة الضرورية للأمم المتحدة اليوم ويجعل عالمنا أفضل.

إن الدور الذي يضطلع به المندوب في الأمم المتحدة واضح. فهو ليس مجرد شرف عظيم ولكنه ينطوي أيضا على مسؤولية كبيرة. وتساعد العلاقات الصحيحة بين الناس على القيام بأمر كثيرة، والخبرة التي يحصل عليها الممثلون في الأمم المتحدة لا تقدر بثمن. ونود أن نذكر كل واحد منا بمدى ما يتوقف على كل واحد منا. وفي هذا الصدد، تقدم بيلاروس إلى الجمعية العامة مشروع القرار A/73/L.78 المعنون "اليوم الدولي للمندوبين" للنظر فيه. ويشير مشروع القرار إشارة تاريخية إلى إنشاء الأمم المتحدة ودور الممثلين في أنشطتها. ويقترح تحديد يوم ٢٥ نيسان/أبريل، وهو اليوم الذي بدأ فيه

المظهر البغيض للشر المعروف بالإرهاب من خلال الأعمال الشيطانية لإرهابيي جماعة بوكو حرام، تعتبر أن قرارا من هذا القبيل يعبر عن التزامنا الأساسي، وهو التزام أخلاقي لحد كبير، بإنقاذ العالم من الهجوم الضاري للأفكار والشعارات المتطرفة المضنية للإرهاب. ونيجيريا تؤمن إيمانا راسخا بسياق ومضمون القرار، لأنه يمثل قفزة إلى الأمام في تصميمنا الجماعي والمتسق والموحد على اجتثاث جميع أشكال التطرف والخطاب الباعث على الفرقة، وهي أمور لا مكان لها في مجتمعنا بوضوح.

في الختام، تود نيجيريا أن تشكر تركيا على القرار وتتعهد بمواصلة العمل بالتعاون مع الأعضاء الآخرين من أجل القضاء على جميع أشكال ومظاهر الشر التي تغذي الإرهاب.

الرئيسة بالنيابة: هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحتتم نظرها في البند ٧٢ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ١٢٥ من جدول الأعمال (تابع)

تعزير منظومة الأمم المتحدة

مشروع القرار (A/73/L.78)

الرئيسة بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية بيلاروس لعرض مشروع القرار A/73/L.78.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): "نحن شعوب الأمم المتحدة..." تلك هي الكلمات الافتتاحية لميثاق الأمم المتحدة الذي دخل التاريخ لا بوصفه الوثيقة الأساسية الأهم في تاريخ العلاقات الدولية فحسب، بل أيضا كبوصلة هادية للتعايش بين أمم ودول وشعوب العالم وكنتيجة سامية ونموذجا للتعاون الناجح بين الأشخاص. ونحن ندرك الخلافات التي رافقت عملية المفاوضات الصعبة لإرساء الميثاق برمتها، ولكن تم التغلب عليها جميعا بنجاح. ولم يتحقق ذلك النجاح

أيضا من مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأنتيغوا وبرودا، وأوزبكستان، وتركمانستان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب السودان، وزمبابوي، وساموا، وسنغافورة، والصين، وفيت نام، وكازاخستان، والكاميرون، وميانمار، ونيكاراغوا، والهند.

الرئيسة بالنيابة: هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/73/L.78 ؟

اعتمد مشروع القرار A/73/L.78 (القرار ٢٨٦/٧٣)

الرئيسة بالنيابة: نستمع الآن إلى بيانات يُدلى بها بعد اعتماد القرار.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بيير (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية) يشرفني أن أدلى بهذا البيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

بروح من التواضع، اتفقنا على الانضمام إلى توافق الآراء في اتخاذ القرار ٢٨٦/٧٣ وعلى الرغم من الدور الهام الذي لا شك فيه، والذي يضطلع به ممثلو الأمم المتحدة في صياغة نتائج السياسات وإقرارها، نود أن نسجل شواغلنا العامة بشأن القرارات التي من هذا النوع، كما سبق أن أعربنا عنه فعلا في مناسبات مختلفة أخرى. ونرى أن القرار الذي اتخذ اليوم لا يوفر أي قيمة مضافة محددة، مع المجازفة في نفس الوقت بتشويه الصورة العامة للأمم المتحدة وممثليها. والاتحاد الأوروبي على قناعة بأنه ينبغي توجيه اهتمامنا الكامل صوب إنجاز أولوياتنا المشتركة، الأثرة بالنسبة لمواطنينا، على النحو الذي بينه الأمين العام ورئيس الجمعية العامة وقادة آخرون.

الرئيس بالنيابة: بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٥ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.

مؤتمر إنشاء الأمم المتحدة كمنظمة دولية في سان فرانسيسكو، باعتباره اليوم الدولي للمندوبين بدءا من العام المقبل. ولا تمثل الفكرة في إرساء ذريعة أخرى لعطلة، ولكن لضمان إحساس أكبر بالمسؤولية الملقة على عاتقنا، نحن المندوبين، للاضطلاع بالمهمة الموكلة إلينا. وسيُكرس يوم المندوبين لا للمشاركين في منظومة العلاقات الخارجية فحسب، بل لجميع الذين يعملون وسيعملون في الأمم المتحدة.

ويرحب مشروع القرار بالاحتفالات والمبادرات الوطنية التي تكرم الموظفين الدبلوماسيين والسلك الدبلوماسي. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن بلدي، بيلاروس، احتفل في الآونة الأخيرة بمرور مائة عام على إنشاء السلك الدبلوماسي فيه وخصص يوما خاصا لذلك سيحتفل به في كل عام. ونعتقد أن مشروع القرار يؤكد من جديد الطابع الفريد للأمم المتحدة كمكان يترسخ فيه العمل الدبلوماسي المتعدد الأطراف ويتطور، وحيث يجري بلورة مفهوم الحوار ويتم باستمرار صقل مهارتنا في الاتصال.

ونود أن نعرب عن امتناننا العميق لجميع الدول والممثلين الذين شاركوا بنشاط في عملية التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن نص مشروع القرار. كما نود أن نشكر الدول التي أصبحت بالفعل من مقدمي مشروع القرار، وندعو الدول الأعضاء الأخرى إلى الانضمام إليها في تقديم مشروع قرار نعتقد أنه يدافع حقا عن حقوق الإنسان. إن الناس يصنعون التاريخ، ويصنع الناس أيضا - الممثلون العاديون أنت وأنا - الأمم المتحدة.

الرئيسة بالنيابة: نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/73/L.78 المعنون "اليوم الدولي للمندوبين".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/73/L.78، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية